

اقرأ في هذا العدد:

- أبعاد توصية المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية بتوقيف نتنياهو وغالانت... ٢
- مكانة أمريكا في قيادة العالم - إلى أين؟ ٢٠٠
- إعلان نيروبي ومشروع تفتيت السودان وعلمته ٣٠٠
- مقتل الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي قراءة سياسية ٤٠٠
- ميثاق القاهرة وفشل سياسة المفاوضات والمحاصصات والترقيات ٤٠٠



صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٤٢٧هـ / تموز ١٩٥٤م



الرائد الذي لا يكذب أهله

الأربعاء ٢١ من ذي القعدة ١٤٤٥ هـ الموافق ٢٩ أيار/مايو ٢٠٢٤ م

العدد: ٤٩٧ عدد الصفحات: ٤ الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

احتمام المعارك حول الفاشر

يكشف الصراع الحاد بين أوروبا وأمريكا

بقلم: إبراهيم مشرف*

ذكرت سكاى نيوز في ٢٠٢٤/١٥/٤م، أن المبعوث الأمريكي للسودان، توم بيريلو، التقى في العاصمة اليوغندية، كمبالا، بالدكتور الهادي إدريس، رئيس حركة تحرير السودان المجلس الانتقالي، ورئيس الجبهة الثورية، ضمن جولته في عدد من دول الجوار السوداني، والدول المعنية بملف الحرب في السودان، وأظهر إدريس شكواه للمبعوث الأمريكي، بأن الحركات التي اتخذت موقف الحياد، مستمرة في رفضها للحرب، ومطالب بإبعاد أطراف الصراع إلى خارج الفاشر. وفي تطور سريع للأعمال العسكرية في الفاشر، صرح مناوي، حاكم إقليم دارفور، في ٢٠٢٤/١٥/٤م، وأعلن الاستنفار العام في الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، بعد ورود معلومات عن نية الدعم السريع اجتياح المدينة، ونهبها، واستباحتها. وفي وقت سابق ذكر أن الهجوم على الفاشر يعني إقامة دولة وليدة في دارفور، وهذا ما تخشاه الحركات المسلحة، أداة بريطانيا. إن الناظر إلى

الصراع حول الفاشر واحتدامه، بين قوات الدعم السريع من جهة، وبين القوات المشتركة، من جيش وحركات مسلحة من جهة أخرى، يجد أن المعارك هناك حقيقية، بخلاف المعارك في مناطق السودان ومنها مناطق دارفور الأخرى نفسها. وقد تعلمون أن الدعم السريع، قد سيطر على الضعين في شرق دارفور، ونيالا في جنوب دارفور، والجينية في غرب دارفور، وزالنجي في الوسط، ولم تبق إلا مدينة الفاشر. إن الفاشر تتمركز فيها تلك الحركات المسلحة التابعة لأوروبا، ودخول قوات الدعم السريع فيها يعني إخراج النفوذ البريطاني من دارفور، وهذا ما تخشاه أوروبا، فقد صرح وزير خارجية بريطانيا، ديفيد كاميرون، بأن العنف المستمر في دارفور، بما في ذلك الهجمات المنهجية الواضحة ضد المدنيين، قد يرقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. وصرح كاميرون في

١٩ أيار/مايو ٢٠٢٤م لراديو دبنقا مديناً الهجمات التي تشنها قوات الدعم السريع، ضد المدنيين في الفاشر، كما أدان في الوقت نفسه القصف الجوي الذي تشنه القوات المسلحة. في الوقت نفسه، نجد حاكم الإقليم يجيش النساء في الفاشر، ويطالبهن بأن يشاركن في الدفاع عن المدينة، بطريقة خاصة، ففي ٢١ أيار/مايو ٢٠٢٤م، انطلقت بمدينة الفاشر مبادرة "إسناد المقاتلين"، التي تقودها مجموعة من نساء وشباب المدينة، وتهدف إلى تقديم الوجبات الغذائية للمقاتلين من القوات المسلحة، والقوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح، في الدفاعات، والارتكازات المتقدمة، التي تتصدى لعدوان مليشيا الدعم السريع على الفاشر. وفي الوقت الذي يدير العمل من خارج المدينة، صرح حاكم إقليم دارفور، مني أركو مناوي، لموقع نبض السودان، أنه يتابع بهدنة تصريحات بعض الساسة، بمطالبة الناس بالخروج من منازلهم، بدلاً من مطالبة الدعم السريع بأن يتخلى عن الضرب المقصود المتعمد، على مواقع المدنيين! كل ذلك يدل على أن الفاشر تتمركز فيها كل الحركات المسلحة، باعتبارها آخر المعاقل الإنجليزية، وحصونها في السودان، فسقوطها يعني نهاية النفوذ الأوروبي، عن طريق هذه الحرب بين العسكر، وقوات الدعم السريع، وبعدئذ يمكن لأمريكا تحريك ملف جدة بصورة جادة، ويكون الجيش في الشمال والوسط وشرق السودان، وتنزوي قوات الدعم السريع إلى دارفور تمهيداً لفصلها متى رأت أمريكا ذلك. إن مما يندى له الجبين، أن طرفي الاستعمار (أمريكا وبريطانيا) في السودان، سيظلان في صراع وتشاكس، ولكل أدواته، ما لم نقسم ظهرهما بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي تجمع الأمة على هوية الإسلام العظيم، باختلاف الألوان والألسن.

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية السودان

تهديدات غانتس وخلافات يهود الداخلية لن تنقذ غزة أو تضع حداً للحرب الوحشية

بقلم: المهندس باهر صالح*



إعادة احتلال غزة، وعدم السماح بالتهجير، مع إبداء ليونة في النقاط الأخرى، مثل شكل حل الدولتين، ومن يتولى المرحلة المؤقتة فيما بعد الحرب تمهيداً للمرحلة التالية، وهي كذلك أكدت أكثر من مرة على ضرورة وضع نهاية للحرب وعدم استمرارها إلى ما لا نهاية، لأن أمريكا تدرك أن استمرار الحرب لفترة طويلة يشكل خطراً حقيقياً على كيان يهود، فهي لا تستطيع ضمان بقاء الأمور في المنطقة تحت السيطرة إلى ما لا نهاية في ظل مشاهد الإجرام والوحشية التي تتسبب في رفع درجة حرارة الشعوب المسلمة المتابعة للحرب على غزة، وكذلك استمرار الحرب إلى موعد الانتخابات الأمريكية يشكل إراجاً لإدارة بايدن ويضعف أسهمه في ظل تنامي حالة الرفض الشعبي والجامعي للحرب على غزة.

فأمريكا تريد نصراً ليهود في غزة وتريد ضمان أمنهم المستقبلي وتريد ضمان استعادة الهيبة لهم واستعادة المحتجزين، لأن كل ذلك من وجهة نظرها ضروري لبقاء هذا الكيان السرطاني قويا في خاصرة الأمة الإسلامية، ولكنها تريد ذلك ضمن ترتيبات الحل النهائي سواء بالاقتراب من تحقيقه أو بإزالة ما قد يقف عائقاً أمامه.

وفي المقابل، يريد نتنياهو واليمين المتطرف في كيان يهود أكثر من ذلك بكثير، فهو يريد تهجيراً لأهل غزة والضفة، ويريده إعادة احتلال غزة والاستيطان فيها، ولا يريد حل الدولتين لا في الضفة ولا غزة، ولا يريد حركة حماس حركة عسكرية ولا سياسية، وهم يتصرفون على أساس أنهم قادرون على ذلك ولو على المدى الطويل، ولكنهم يصطدمون بالواقع والعجز الذي هو حقيقة فيهم.

ولذلك تحاول أمريكا أن تضع حداً لأحلام نتنياهو

هدد عضو مجلس الحرب في كيان يهود وزير الجيش السابق، بيني غانتس، بالاستقالة من حكومة بنيامين نتنياهو إذا لم تتم الموافقة على خطة لغزة ما بعد الحرب بحلول ٨ حزيران/يونيو المقبل. وفي خطاب ألقاه غانتس، مساء السبت ٢٠٢٤/٥/٢٥م، قال إن "أقلية صغيرة سيطرت على قرار (إسرائيل) وتقود البلاد إلى الجحيم"، متهماً بعض السياسيين (الإسرائيليين) بالتفكير في مستقبلهم فقط، ما يعني أن "هناك حاجة لتغيير فوري"، وفق ما نقلته وكالة أنباء العالم العربي. ووضع غانتس في خطابه ٦ أهداف للعمل عليها قبل الثامن من حزيران/يونيو؛ وهي إعادة المختطفين، وتوقيض حكم حركة حماس، ونزع السلاح من قطاع غزة، وإقامة ائتلاف أوروبي - عربي لإدارة القطاع لا يشمل حماس ولا السلطة الفلسطينية في رام الله بقيادة محمود عباس، وإعادة سكان الشمال، وضمان خدمة كل أفراد الكيان في الجيش.

وبالنظر إلى خطوة غانتس، وهو رجل أمريكا في كيان يهود، نستطيع أن نقرأ توجهات الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالحرب على قطاع غزة.

فمن الواضح وبشكل جلي التوافق اليهودي الأمريكي على حرب الإبادة الوحشية ضد أهلنا في قطاع غزة، ولكنهما يختلفان في التفاصيل وفيما بعد الحرب. وأهم ما أظهره غانتس في تهديده بالاستقالة أمران: الأول ضرورة وضع حد لنهاية الحرب أي عدم السماح بامتدادها إلى ٦ شهور كما ألمع نتنياهو بذلك في تصريح له، أو إلى سنة كاملة أو إلى ما لا نهاية. والأمر الثاني هو ضرورة الانتقال إلى ما بعد الحرب في التخطيط والتوافق، وعدم إبقاء الأمر رهن التطورات والزمن.

فأمريكا منذ أشهر وهي تؤكد على ضرورة وضع خطة تنسجم مع التوجهات الأمريكية لما بعد الحرب، والمتمثلة في عدم تقييض حل الدولتين، وعدم

فحاليات شمال غرب سوريا يعلنون تأييدهم للحراك الجماهيري ضد قيادة هيئة الجولاني

أفادت إذاعة حزب التحرير في ولاية سوريا في نشرة أخبار الخميس ٢٠٢٤/٥/٢٣م بأن عدداً من فعاليات شمال غرب سوريا عبروا، في بيان لهم، عن تأييدهم للحراك الجماهيري ضد قيادة "هيئة الجولاني"، ووقع على البيان كل من "رابطة نشطاء الثورة في حمص، والحراك الثوري لريف حلب الشرقي، ورابطة مهجري سوريا في منطقة "الباب"، والحراك الثوري في مدينة مارع، وتنسيقيات الثورة في آخرتين، ونقابة المهندسين السوريين الأحرار، وهيئة الحراك المدني لحمص". وأكد الموقعون "رفض التخوين والخطاب التحريضي الذي يصدر عن الدائرة المحيطة بالجولاني والتي تشرعن الظلم والاستبداد"، موجّهين "الدعوة من جديد لكل الجنود الموالين للجولاني أن يقفوا مع شعبهم وحاضنتهم وأن يرفضوا أي أمر من شأنه إيذاء أي تاجر على الأرض". وأشار الموقعون على البيان، إلى أن "مطالب الحراك الثوري محقة، والاستجابة لها واجبة، وأمام الجولاني فرصة، بإعلان تنحيه وإيقاف مسلسل البغي والبطش الأمني الحاصل منذ سنوات".

يا جيوش المسلمين:

ألا تحرق قلوبكم رغبة في نصره الأطفال والنساء وشوقاً للصلاة في المسجد الأقصى؟! ألا يدفكم صمود المجاهدين وبطولاتهم لتشاركوهم الجهاد في سبيل الله فيكرمكم الله بنصره ويجعل شرف تحرير الأرض المباركة على أيديكم؟! إن مسؤوليتكم جسيمة ومكانتكم في قلوب المسلمين عظيمة، وأنتم أهل الحرب والقتال، وأنتم العدو والعدا، فلا ينقصكم جند ولا يعوزكم سلاح، ولا ينقصكم إلا قيادة سياسية مخلصه واعية تقيمون معها وبها الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، ثم تتقدمون باسم الله وعلى خطا صحابة رسول الله لتحرير مسرى رسول الله ﷺ وتنتشروا الإسلام في ربوع العالمين.

كلمة العدد

الدول لا تنشأ "بالاعترافات" والبلاد لا تُسترد بالتسول!

بقلم: الأستاذ يوسف أبو زر

أعلنت ثلاث دول أوروبية هي إسبانيا والنرويج وإيرلندا الاعتراف بـ"الدولة الفلسطينية"، وقد كان البارز في هذا الاعتراف هو أنه جاء من دول أوروبية، أما عدا ذلك فهو لا يضيف الجديد، إذ إنه وباستثناء أمريكا وبعض دول أوروبا وبعض البلدان الأخرى، فإن معظم دول العالم تعترف بـ"الدولة الفلسطينية"، فيما أعلنت بعض الدول الأخرى، ومنها دول أوروبية، عن نيها الاعتراف في وقت لاحق، وقد سبق وأن صوتت الجمعية العامة في الأمم المتحدة في العام ٢٠١٢ على أن يكون لفلسطين صفة الدولة المراقب في الأمم المتحدة دون العضوية.

أما ما يترتب على هذا الاعتراف، فإنه من الناحية العملية لا يترتب عليه الكثير، بل يكاد لا يترتب عليه شيء، خاصة وأن الكثير من الدول تعترف بما يسمى بالدولة الفلسطينية منذ سنوات طويلة، ومن ناحية أخرى فإن اعتراف هذه الدول هو اعتراف عام أقرب إلى الاعتراف بالفكرة من المضمون، حيث لا تأخذ هذه الاعترافات بالحسبان الشكل النهائي لتلك الدولة أو حدودها أو معرفتها، وكذلك ليس في تلك الاعترافات ما يقود إلى أية ناحية عملية، إذ إن آثار تلك الاعترافات بوجود تلك الدولة في حال تهيأت ظروفها، دون تدخل في تلك الظروف، وبالتالي فإن مسألة الاعتراف بـ"الدولة الفلسطينية" هي أشبه بالقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

على أن هذه الاعترافات من الدول بـ"الدولة الفلسطينية" وإن كان لا يترتب عليها الكثير عملياً، ولكنها من ناحية أخرى تؤكد للمشروع الأمريكي فيما يعرف بحل الدولتين، وهي مما يزيد زحماً في حال باشرت أمريكا بتنفيذه، إذ إن أمريكا هي التي تتحكم بزمام الأمور في تفاصيل هذا المشروع وإعداده وتنفيذه، وكذلك في كيفية إخراج بصورته النهائية إن استطاعت، وقد قامت في شهر نيسان/أبريل برفض مشروع قرار في مجلس الأمن يهدف إلى جعل فلسطين دولة كاملة العضوية، حيث تريد أمريكا أن تكون الدولة الفلسطينية إفراناً لتسوية سياسية مع الكيان.

وكذلك فإن هذه الاعترافات وإن كانت أقرب إلى كونها معنوية دون محتوى عملي، إلا أنها تصب في خانة الضغوط على الكيان، ومن باب أن تبقى الفكرة حية في الاهتمام العالمي، في ظل سعي الكيان إلى شطب تلك الفكرة أصلاً، سواء بإجراءاته على الأرض أو بسياسته وبرامجه حكوماته الراضية لـ"الدولة الفلسطينية"، وكذلك في ظل سعي حكومة الكيان إلى تقييض السلطة الفلسطينية، تلك السلطة التي ضح فيها الأوروبيون مالا وجهوداً، بل وكانوا هم حاضنة اتفاق أوسلو الذي نشأت عنه السلطة، خاصة وأن أوروبا لا تملك حالياً مشروعاً منفصلاً عن المشروع الأمريكي المتمثل بحل الدولتين، وقد صرح رئيس وزراء النرويج يوناس غار ستوره "أن بلاده ستعترف بفلسطين كدولة مستقلة اعتباراً من ٢٨ أيار/مايو الجاري، وأضاف ستور أن الهدف من الاعتراف هو إقامة دولة فلسطينية متماسكة سياسياً أساساً السلطة الفلسطينية، مشيراً إلى أن حل الدولتين من مصلحة (إسرائيل)، وأكد أنه يتعين الإبقاء على البديل الوحيد الذي يوفر حلاً سياسياً لـ(الإسرائيليين) والفلسطينيين على حد سواء، وهو دولتان تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن".

أما موقف الكيان، فقد سارع قاداته إلى إجراءات مقابلة عقب قرارات الدول الثلاث، ومنها إلغاء قانون ما يعرف بـ"بفك الارتباط" مما يمكن "المستوطنين" من

..... التتمة على الصفحة ٢

أبعاد توصية المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية بتوقيف نتنياهو وغالانت

بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني



العالم، واستنكر هرتسوغ ربط "أي محاولة للمقارنة بين هؤلاء الإرهابيين الوحشيين وحكومة (إسرائيل) المنتخبة ديمقراطياً" على حد زعمه.

ومن جهتها قالت حركة حماس على لسان سامي أبو زهري: "إن قرار المحكمة الجنائية الدولية طلب إصدار مذكرة اعتقال بحق ثلاثة من قادة الحركة الفلسطينية هو مساواة بين الضحية والجلاذ، وأن قرار المحكمة يشجع (إسرائيل) على الاستمرار في حرب الإبادة".

وتوصف المحكمة الجنائية الدولية بأنها هيئة قضائية مستقلة تُخضع لاختصاصها الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وتأسست المحكمة في ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢ تحت مسمى قانون روما الأساسي. وكانت المحكمة قد أصدرت خلال الفترة القريبة الماضية مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي بدعوى مسؤوليته عن جرائم حرب في أوكرانيا، كما أصدرت قديماً أحكاماً على أفراد من يوغوسلافيا السابقة ورواندا على جرائم ارتكبوها ضد الإنسانية، ومن المعلوم أنه ليس للمحكمة قوة شرطة خاصة بها لتعقب واعتقال المشتبه بهم.

وردت أمريكا على هذه الخطوة بقيام نواب أمريكيين في الكونغرس بإعداد مشروع قانون لمعاقبة كل من يتعاون مع قرارات محكمة الجنايات الدولية ضد مسؤولين في كيان يهود، وتهديد المحكمة بوقف التمويل الأمريكي عنها، ومنع دخول أعضاء المحكمة للأراضي الأمريكية.

أما الاتحاد الأوروبي فدافع عن قرارات المحكمة وطالب جميع الأطراف بقبول واحترام قراراتها، وكذلك فعلت فرنسا وألمانيا اللتان دعتا إلى احترام قرارات المحكمة مهما كانت نتائجها.

إن عنجهية أمريكا وكيان يهود وبريطانيا في التعامل مع أي قرارات للمحاكم الدولية ضد أفراد أو مصالح تابعة لدولهم يعكس مدى العنصرية والتعالي والغطرسية التي يوصف بها المسؤولون في هذه الدول الاستعمارية الفجرة، لدرجة أن كريم خان نفسه قال بأن مسؤولين من هذه الدول اتصلوا به، وأبلغوه بأن محكمة الجنايات الدولية إنما وُجدت لتحاكم أشخاصاً من أفريقيا ودول العالم الثالث، ولتحاكم أيضاً حكماً مستبدتين آخرين كالرئيس الروسي بوتين، ولكن ليس من مسؤولياتها محاكمة أفراد في كيان يهود أو في الدول الغربية الديمقراطية المتحضرة!

وحاول المدعي العام أن يُلطّف من فحوى مذكراته ضد كيان يهود لكي تكون توصياته لقضاة المحكمة مقبولة عالمياً، وجعلها تتعلق فقط برجلين من كيان يهود وهما رئيس الوزراء ووزير جيشه، وتجاوز عن جرائم قادة الجيش الكبار نفسه كرئيس الأركان وقادة الفرق، وذلك لعدم المس بصورة جيش يهود الاحترافية! ومراعاة للهالة التي يُراد إبقاؤها حول هذا الجيش (الذي لا يُقهر) ولا يُمس في صورته (الأخلاقية)! وذلك من أجل إبقاء صفة الهيئة والاحترام لجيش كيان يهود أمام العالم أجمع، ولإثبات أن المشكلة تكمن فقط في رجلين من السياسيين، ولتبقى صورة جيش الكيان ناصعة أمام العالم وكأنها صورة لبقرة مقدّسة لا يجوز المساس بها دولياً.

وبناء على ذلك فالمرجح أن لا تستطيع محكمة الجنايات الدولية، حتى ولو أصدرت مذكرة توقيف ضد نتنياهو وغالانت، أن تُنفذ أحكامها، وذلك لعدم وجود آلية عملية للتنفيذ من ناحية، ولمظنة عدم تعاون الدول الأعضاء مع المحكمة من ناحية أخرى، خوفاً منها من أمريكا التي ما فتئت تُهدد المحكمة، وتُهدد كل من يتعاون معها في تنفيذ تلك الأحكام.

فأحكام محكمة الجنايات الدولية إذاً لا تشمل الأقوياء قطعاً، ولا تُنفذ إلا على الضعفاء، فهذا هو النظام الدولي، وهذه هي طبيعته، فهو أشبه بنظام بلطجة دولي يُستثنى منه المُجرمون الكبار من أصحاب الغلبة والاستكبار، وتأثيره الوحيد المحدود يبقى معنوياً، ويتم من خلاله كشف الوجه القبيح لأمريكا وكيان يهود أمام الرأي العام العالمي ■

أحال المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية كريم خان طلباً بإصدار مذكرة اعتقال إلى قضاة المحكمة تشمل رئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه يواف غالانت، بالإضافة إلى ثلاثة من قادة حماس وهم رئيس الحركة إسماعيل هنية وقائدها العسكري محمد الصيف ورئيس الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار، وقال بأن مذكرة الاعتقال تُطابق تفاصيل المشتبه بهم، ووصف جريمتهم، والأسس القانونية لإصدارها وفقاً لـ "نظام روما الأساسي" المؤسس للمحكمة الجنائية المُنظمة لها ١٢٤ دولة، وهي الدول الأعضاء في المحكمة والتي تكون ملزمة بالتعاون مع المحكمة لتنفيذ مذكرات الاعتقال. واستند المدعي العام في قراره طلب استصدار مذكرة اعتقال بحق نتنياهو وغالانت إلى كونهما يتحملان المسؤولية الجنائية عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في قطاع غزة خلال حرب كيان يهود المتواصلة على القطاع منذ ٨ شهور، وتشمل جرائم الحرب المُتهم بها نتنياهو وغالانت: تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، وتعمد إحداث معاناة شديدة لهم، أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة، والقتل العمد أو القتل، وتعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين، أما الجرائم ضد الإنسانية فتشمل الإبادة أو القتل العمد وتشمل كذلك الموت الناجم عن التجويع والاضطهاد، وأفعالاً أخرى ضد الإنسانية، وأوضح المدعي العام أن: "مكتبه يدفع بأن جرائم الحرب قد ارتكبت في إطار نزاع مسلح دولي بين (إسرائيل) وفلسطين، ونزاع مسلح غير دولي بين (إسرائيل) وحماس، كما يدفع بأن الجرائم ضد الإنسانية التي وُجه الاتهام بها قد ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين عملاً بسياسة الدولة". وفيما يتعلق بقيادة حماس قال المدعي العام كريم خان للمحكمة إنهم يتحملون المسؤولية عن (المجزرة) التي وقعت يوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، وقال في بيان صادر عن مكتبه بأنه يتقدم بامتنانه وشكره العميق لذوي المخطوفين (الإسرائيليين) الذين قدّموا إفاداتهم على مسمع العاملين في مكتبه، وعليه فهو يطالب بالإفراج عن المختطفين، وإعادتهم إلى ديارهم وفق ما يقتضيه القانون الإنساني الدولي، على حد زعمه.

وفي حال أصدرت المحكمة الجنائية بالفعل مذكرات الاعتقال فسيتعرض المشمولون بالمذكرة للاعتقال من قبل هذه الدول الـ ١٢٤، وقال مدعي العام المحكمة الجنائية الدولية إنه "يعوّل على كل الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في أن يتعاملوا مع هذه الطلبات والقرارات القضائي الذي سترتب عليها بالجدية نفسها التي أبدوها في الحالات الأخرى، وأن يُوفوا بالتزاماتهم"، وقال: "لا أحد فوق القانون".

على أن كيان يهود وأمريكا ليسا عضوين في المحكمة الجنائية الدولية، بينما تُعتبر الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ مشمولة بأحكام المحكمة ولها ولاية عليها، كون السلطة الفلسطينية انضمت إليها منذ العام ٢٠١٥، وحتى وإن كانت دولة يهود ترفض وجود مثل هذه الولاية، وهو ما يجعل المحكمة من ناحية قانونية قادرة على محاكمة مسؤولين ارتكبوا جرائم في الأراضي الفلسطينية مهما كانت جنسياتهم.

ورد رئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو بعنجهية بالغة فقال بأن قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية طلب إصدار مذكرة اعتقال بحق (عبيثي)، وأنها خطوة غرضها استهداف (إسرائيل) بأكملها، وأضاف: "أرفض مقارنة المدعي العام في لاهي المثيرة للاشمئزاز بين (إسرائيل) الديمقراطية والقتلة الجماعيين بـ(حماس)"، وأما رئيس الكيان إسحاق هرتسوغ فقال متعجباً: "إن قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السعي لإصدار مذكرتي اعتقال لرئيس الوزراء ووزير الدفاع في (إسرائيل) أكثر من شائن، وإنه سيُشجّع الإرهابيين في جميع أنحاء

مكانة أمريكا في قيادة العالم – إلى أين؟

بقلم: الأستاذ حمد طيب – بيت المقدس

تقول المؤرخة الأمريكية فيبي مار، المتخصصة في تاريخ العراق وأستاذة التاريخ في عدد من الجامعات الأمريكية: "الهدف المعلن لتلك الحرب كان التخلص من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما لم يعثر عليه أحد، غير أن الثمن كان باهظاً، سواء بالنسبة للشعب العراقي أو للولايات المتحدة".

٢- الداخل الأمريكي المفكك والمتخاصم: فقد نشرت مجلة الإيكونوميست في عددها بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٣ مقالاً يستعرض فيه هذه المشاكل والأزمات، تحت عنوان "الولايات الأمريكية المفككة"، وأرفقته بصورة لتمثال الحرية في نيويورك وهو ينقسم إلى قسمين فوق أحد أبراج المدينة؛ في إشارة إلى حجم التفكك

نشر موقع الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٩ مقالة بعنوان: (مؤسسة راند الأمريكية: هل شمس الولايات المتحدة في طور الأفول؟)، جاء فيها نقلاً عن الكاتب الأمريكي البارز ديفيد إغناطيوس: "أن دراسة معمقة أجرتها مؤسسة راند للأبحاث: بتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتابون)، أكدت أن الولايات المتحدة ربما تتجه نحو منحدر، لم تتعاف منه سوى القليل من الدول العظمى". ووصف إغناطيوس تقرير راند بـ "المتفجر"، وقال إن التقرير تساءل عن الأسباب التي أدت إلى "التراجع النسبي لمكانة الولايات المتحدة". فهل هذه المقالة بهذه التصورات المستقبلية تتوافق مع واقع أمريكا ومكانتها الدولية، وما يجري معها في الساحة الداخلية



والانقسامات بين الولايات، ٤- أزمة مصداقية الفكر والمبدأ خاصة في موضوع الجامعات مؤخراً: فقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٣: "أن تزايد الانقسام بين الدفاع عن حرية التعبير ومواجهة "العداء للسامية". ومشهد الفوضى في الحرم الجامعي تزيد المخاطر السياسية قبل الانتخابات".

٥- ما يصيبها من انحلال أخلاقي وتصاعد الجريمة وانتشار الفساد: يقول الكاتب كريس هيدجيز في كتاب: (أمريكا: رحلة الوداع): "أمريكا المنحطة أخلاقياً والمستهلكة من مبدأ الرخص وراء المتعة والتخبط في الجهل، يقودها من الحكام اللصوص والحمقى، مجزأة إلى حروب وغالباً التطرف الثقافي العنيف".

٦- التهديد الداخلي في الولايات: يقول الكاتب الأمريكي مالك شرقاوي في حديث لآر تي الروسية: "إن الحرب الأهلية في أمريكا هي قيد شرارة، ليست خروج تكساس، بل لو تم منع ترامب من دخول انتخابات ٢٠٢٤ أو اغتياله، حينها ستكون هناك حرب أهلية، مليون قطعة سلاح، فال مواطنون في ولايات الجنوب، والجنوب الغربي يحشدون الأسلحة والذخائر تحسباً للجهة عندما تكون هناك حرب أهلية".

٧- موضوع صعود الصين والتقارب بينها وبين روسيا: فقد نشرت صحيفة الشرق الأوسط مقالاً بعنوان: (أمريكا تخسر نفوذها أمام الصين في جنوب شرق آسيا) جاء فيه: "بحسب دراسة جديدة شاملة ومثيرة لمعهد لوي الأسترالي للأبحاث فإن النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا زاد خلال السنوات الخمس الماضية، ليس هذا فقط، لكن تزايد النفوذ الصيني يأتي على حساب الولايات المتحدة التي تشهد تراجعاً سريعاً في نفوذها في إحدى أهم ساحات التنافس بين بكين وواشنطن". إن ما سبق ذكره من عوامل الضعف والانحلال والتردي إلى أسفل لا يعني أن أمريكا قد نزلت عن مرتبتها الأولى، أو أنها لم تعد قوة كبيرة، بل إن ذلك يعني أنها شاخت وبدأت بالفعل تنحدر، وبدأ السوس ينخر أوصالها، ولا توجد مؤشرات تدل على انعكاس البوصلة، أي لتعود لمزاولة صعودها الذي بدأتها في السابق، بل إن الأمور تنحدر وتتردى نحو الأسوأ في جميع المجالات، وإن ما يؤخر انكشافها وسقوطها نحو الهاوية هو عدم وجود منافس حقيقي ومؤثر في الساحة الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٩٠.

إن العالم لا ينتظر الصين لتكون هي القوة القادمة لقيادة العالم لأنها لا تملك هذه المقومات في الحقيقة؛ فالصين شأنها شأن غيرها من الدول تحمل فكراً خاطئاً عن الحياة، وتسعى من أجل السيطرة وخدمة الشركات الكبرى على حساب الطبقات الكادحة، وتتصرف في مناطق نفوذها بالسياسات نفسها التي يقوم بها الرأسماليون، ولا ينتظر منها حتى لو صعدت إلى الدولة الأولى أن تقود البشرية إلى العدل والطمأنينة.

إن العالم ينتظر نظاماً عادلاً يقوم على الاستقامة، وبحقق العدالة في الأرض، وينشر الأمن والرفاه وبحبوحه العيش، ولا ينظر إلى المتع والشهوات منفصلة عن الخالق جل جلاله، ولا ينظر إلى الأموال وحياسة الثروة على حساب باقي الشعوب. وهذا لا يوجد إلا في نظام الإسلام في ظل دولة الإسلام؛ الخلافة على منهاج النبوة ■

والخارجية؟ وما هو مستقبل هذا العملاق المترهل؟ هل يستطيع إصلاح ما أصابه من وهن وشيخوخة، أم أنه سيهاوى مستقبلاً كما تهاوت ما سبقته من حضارات وإمبراطوريات ودول عظمى، بعدما وصلت القمة، وترتعت على عرش النفوذ والتفرد الدولي سنوات طويلة؟

لا بد أولاً من ذكر الحقيقة الريانية السامية بخصوص الأمم والشعوب التي تسير على غير هدى، وبلا استقامة في حياتها، فالله عز وجل يقول: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَحَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ قَوَقِهِمْ أَتَأْتُهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾. فجميع الحضارات التي قامت على غير هدى من الله، قد ذهب ريحها وانحدرت إلى أسفل، ثم أفلتت بلا رجعة، فالرومان واليونان والفراعنة والفرس والروم، وغيرهم ممن لم يذكرهم التاريخ قد انهدم بنيانهم من القواعد، واندثروا وماتت حضاراتهم وانتهت. وفي العصر الحديث انتكست دول كانت قوية ثم أصبحت ضعيفة ومنها من انتهى بلا رجعة، فنابليون ومن قبله الإسكندر المقدوني، ثم مملكة النمسا وألمانيا في عهد هتلر وبريطانيا العظمى... كل هذه الممالك قد وصلت إلى ذروة الهرم بين الدول ثم انحدرت وشاخت، ولا يستثنى من هذا الأمر الحضارة الإسلام لأنها مبنية على أسس ربانية سليمة، وقواعد صحيحة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، لذلك فهي باقية حتى تقوم الساعة؛ كلما انتكست أو ضعفت تجددت من جديد، ونهضت من كبوتها فعدت أقوى مما كانت.

لقد قامت أمريكا شأنها شأن من سبقتها من حضارات بائدة على أسس خاطئة معوجة، فقامت كحضارة مادية لا تستند إلى أساس روحي، وقدست المادة، واعتبرت رأس المال والمنافع والمصالح هي أساس الحياة وأساس كل التصورات والتقييمات والتقدير، وقد بنت أعمالها وسياساتها وتصوراتها في الحياة على أساس هذه النظرة السقيمة.

والحقيقة أن أمريكا تربعت على عرش العالم بلا منازع فاعل أو مؤثر، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وما زالت وصارت سيدة العالم في كل شيء، وصاحبة القوة الأولى عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، فأصبحت هي القائد لدول العالم في الأحداث الفاعلة؛ تسير خلفها دول أوروبا، وأحياناً الصين وروسيا في تحقيق مصالحها وغاياتها! لكن هذا الصعود للأعلى، وهذه القوة العملاقة قد بدأت تهرم شيئاً فشيئاً، ويصيبها الوهن والضعف والانحلال الداخلي. ونريد هنا أن نقف على بعض الأمور بليجاز لمظاهرة هذا التردي والترهل، في الداخل والخارج الأمريكي:

١- تصاعد الأزمة العالمية منذ سنة ٢٠٠٨: فقد كانت الأزمة المالية ثمرة سيئة لما قامت به أمريكا من أعمال كبيرة خارج أرضها مثل الحرب على العراق وأفغانستان. فقد كشفت صحيفة الغارديان في ٢٠١٢/٩/١٢: (أنه بعد ٢٠ عاماً، وبعد إنفاق ما يقرب من ٥ تريليونات دولار على "الحروب الأبدية" بالعراق وأفغانستان، هناك فائز واحد واضح وهو "صناعة الدفاع الأمريكية").

٢- خروج أمريكا من العراق وأفغانستان محملة بالأوزار والتبعات الكبيرة، وانعكاس هذه الحرب على مصداقيتها، وعلى النخب السياسية فيها، وانكشاف الأكاذيب في مسألة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل:

إعلان نيروبي ومشروع تفتيت السودان وعلمته

بـ بقلم: عبد الخالق عبدون علي *

برعاية كينية، وتحت إشراف الرئيس وليام روتو، وقعت حركة جيش تحرير السودان، بقيادة عبد الواحد محمد نور، إعلان نيروبي مع رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، شمال، عبد العزيز آدم الحلو، من جانب، ورئيس مجلس الوزراء السابق عبد الله حمدوك بصفته الشخصية من جانب آخر.

ويهدف هذا الإعلان إلى إنهاء الحرب، وتأسيس الدولة على أسس جديدة، أهمها الفصل بين الدين والدولة، وحق تقرير المصير، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، ودعوة الأطراف المتحاربة، الجيش، وقوات الدعم السريع بالعودة لمنبر جدة، حسب ما أوردته صحيفة العرب الصادرة الأحد ٢٠٢٤/٥/١٩ م.

ووقع حمدوك على نسختين من الاتفاق مع الحلو وعبد الواحد، كل على حدة، بحضور الرئيس الكيني وليام روتو.

كما نص إعلان نيروبي، على العمل المشترك لمواجهة المخاطر التي تهدد السودان، وإيجاد الحلول المستدامة، وضمان سيادة السودان على أرضه وموارده ووحده القائمة على أساس تطوعي لشعوبه، والحكم الديمقراطي اللامركزي. ونادى بتأسيس دولة علمانية تقف على مسافة واحدة من الأديان والهويات والثقافات وتعترف بالتنوع، فضلاً عن تأسيس منظومة عسكرية وأمنية جديدة وفقاً للمعايير المتوافقة عليها دولياً. وأقر الإعلان على حق (الشعوب) السودانية في تقرير مصيرها في حال لم تضمن هذه المبادئ في الدستور الدائم، والتي شملت أيضاً تأسيس حكم مدني ديمقراطي فيدرالي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الاتفاق طالب بتأسيس منظومة عسكرية وأمنية جديدة، تفضي إلى جيش مهني وقومي واحد يعمل وفق عقيدة عسكرية تشكل من كل السودانيين وتعتبر عنهم، وفقاً لمعيار التعداد السكاني وبناءً عن العمل السياسي والاقتصادي.

فمنذ اشتعال هذه الحرب يسعى حمدوك ومن ورائه بريطانيا لإيقافها، فقد دعا الإعلان الجيش، وقوات الدعم السريع، لوقف إطلاق النار فوراً تمهيداً لوقف دائم للحرب، وهو ما تسعى إليه كل الدول الأوروبية عبر أدواتها في الإقليم.

وناشد اتفاق نيروبي الأطراف المتحاربة بإزالة المعوقات أمام العون الإنساني والسماح بمرور الإغاثة عبر دول الجوار وخطوط المواجهة لضمان وصولها دون عوائق. وتواتقت الأطراف الموقعة على إعلان نيروبي على معالجة ما وصفته بتركة الانتهاكات الإنسانية من خلال العدالة والمحاسبة التاريخية، حيث تسعى بريطانيا، عبر العملاء، بالطريق القانوني لزعة قادة الجيش، وقادة الدعم السريع. وناشد قادة إعلان نيروبي المجتمعين الإقليمي والدولي لممارسة الضغط على الأطراف المتحاربة، ومضاعفة الجهود لوقف عاجل للحرب.

وعلق رئيس كينيا وليام روتو، على توقيع حمدوك والحلو وعبد الواحد على إعلان نيروبي، قائلاً: "إن بلاده لا تزال شريكا رئيسيا في الجهود الرامية لتحقيق السلام الدائم في السودان"، وشدد على ضرورة تشكيل حكومة مدنية، مشيداً بالتنظيمات التي وقعت على إعلان نيروبي لتكون جزءاً من عملية السلام في السودان.

ويسعى الرئيس الكيني، عميل بريطانيا المخضرم، للجمع بين العسكر من جهة، وجماعة حمدوك من جهة أخرى لكنه فشل حتى الآن في تحقيقه، لتعنت البرهان قائد الجيش، ورفضه الالتقاء به.

أما تضمين العلمانية في اتفاق نيروبي، فليس بالأمر الجديد وقد كان ضمن اتفاق البرهان والحلو في أواخر آذار/مارس عام ٢٠٢١ م، حيث اتفق رئيس الحركة الشعبية عبد العزيز الحلو مع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان على فصل الدين عن الدولة، وقبله كان متضمناً في اتفاق الميرغني وقرنق، وفي مؤتمر القضايا المصرية، وفي اتفاق ميشاكوس ونيفاشا، والآن في إعلان نيروبي، باعتباره هدفاً استراتيجياً لصالح الغرب المستعمر، ينفذه العملاء.

فهذا الهدف استراتيجي وهو لضمان عدم عودة أحكام

كيان يهود يسقط اتفاقية كامب ديفيد ويستولي على ٨٥٪ من محور فيلادلفيا

أعلنت مصادر يهودية يوم ٢٣/٥/٢٠٢٤ عن تقدم قوات كيان يهود في عمق مدينة رفح وتقوم باعتقال النساء والأطفال للضغط على المجاهدين ولأخذ معلومات عنهم. وذكرت هذه المصادر أن قوات كيان يهود قد استولت على نحو ٨٥٪ من محور فيلادلفيا على الحدود مع مصر وتحتج عن أنفاق في المنطقة. ما يعني أن كيان يهود قد أسقط اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام الموقعة بين كيان يهود والنظام المصري عام ١٩٧٩. ولكن النظام المصري ما زال يتفرض ولم يعلن عن نيل هذه الاتفاقية الموقعة ومن ثم يقوم بحشد جيشه على حدوده استعداداً لقتال العدو ناكث العهود والوعود. وتعترف هذه المصادر بوجود اشتباكات عنيفة مع المقاومين. وأعلنت كتائب القسام عن قتل العديد من جيش العدو وتدمير دبابات له. حيث إن المجاهدين في غزة يبدون بطولية عظيمة في مقاومة العدو الغاشم، بينما جيش مصر وغيره من الجيوش المدججة بالأسلحة تتفرض وتسجل الملاحظات وأصبحت تدرك أن جيش يهود ضعيف جدا وليس كما صوروه لهم بأنه جيش لا يقهر، وأنهم قادرين على هزيمته في أيام قليلة. ولكن الحكام العملاء كالسياسي وغيره من حكام المسلمين يمنعون جيوش المسلمين الباسلة من التحرك. وصار الكثير من الناس يدركون أن المشكلة هي في الأنظمة والحكام وأن تغييرهم وإسقاطهم واجب.

تتمة: تهديدات غانتس وخلافات يهود الداخلية لن تنقذ غزة أو تضع حدا للحرب...

وائتلافه الحاكم، ليصحو من نومهم، وتسمح لغيرها بوضع بعض تلك الحدود أو المساهمة فيها. في هذا السياق نفهم تهديدات غانتس بالاستقالة من حكومة الحرب وإمهال نتباهو إلى الثامن من حزيران المقبل، حيث إن ذلك من شأنه أن يضغط على نتباهو ليعجل في إنهاء الحرب حتى لا يضطر إلى مواجهة غانتس واليسار، والذي قد يعني في درجة من درجاته حل الحكومة والذهاب إلى انتخابات مبكرة.

وزاد غانتس على ذلك بأن قدم الأحد ٢٦/٥/٢٠٢٤ م، اقتراحاً إلى أمانة مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيق حكومية في هجمات السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ والحرب اللاحقة بقطاع غزة، والذي يعتبر شكلاً من أشكال التهديد لنتباهو وائتلافه الحاكم، لأن ذلك يعني أن هناك من سيواجه تهمة الفشل أو الإهمال والتقصير، وقد تطلت قيادات في الجيش والأجهزة الأمنية ونتباهو بصفته رئيساً للوزراء.

وفي هذا السياق نفهم قرار محكمة العدل الدولية بوقف عملية رفح، فهو وإن كان غير ملازم لكيان يهود في ظل شريعة الغاب السائدة في العالم اليوم، ولكنه يشكل ضغطاً إعلامياً ومعنوياً على كيان يهود وحكامه، وكذلك مسألة التهديد بإصدار قرارات اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية بحق قيادات الحرب وعلى رأسهم رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتباهو، ووزير الدفاع يوأف غالانت، وقائد الجيش هاليفي، والتي تشكل تهديداً شخصياً لهؤلاء الثلاثة، ومن ثم تصريحات الدول الأوروبية بالالتزام بالقرار في حال صدوره كالمانيا وفرنسا وغيرهما، حيث صرح المتحدث باسم المستشار الألماني أولاف شولتس بأن برلين ستعتقل رئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتباهو إذا أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق، وكذلك أرعبت فرنسا عن دعمها للمحكمة الجنائية الدولية بعد أن أعلنت قرارها بطلب إصدار مذكرات اعتقال بحق مسؤولين في كيان يهود وكذلك قيادات

إعادة نشاطاتهم الاستيطانية في بؤر استيطانية متروكة، وكذلك الإعلان عن قطع العلاقة مع البنوك الفلسطينية من خلال عدم تمديد الإعفاءات لبنوك الكيان التي تتعامل معها، إضافة إلى ما يمارسه الكيان من حجز لأموال الضرائب والخصم الاقتصادي للسلطة، حيث باتت سياسة الكيان هي الحيلولة دون كل ما من شأنه أن يؤدي بالسلطة إلى أن تكبر لدرجة التحول إلى مشروع "دولة"، مع حرمانها من أي مظهر "سيادي" يمكن أن يجعل منها نواة لدولة ولو كانت دويلة ممسوخة، وقد بات هذا التوجه هو توجه قيادات الكيان وحكومته، عوضاً عن جمهورهم وقواعدهم "المتطرفة" الأخذة في الاتساع.

إن كيان يهود كيان وقح ومستفز، وقد أدت به وقاحته وإجرامه إلى تلقيه للضربات في مكانته الدبلوماسية والسياسية واهتزازه عالمياً، ومن ذلك اعترافات الدول بـ"الدولة الفلسطينية"، وتحريك القضايا في المحكمة الجنائية وفي محكمة العدل الدولية، إضافة إلى ما يجري من تغير النظرة في الرأي العام على مستوى العالم ونخبه.

إلا أن ما ينبغي إدراكه أن اعترافات الدول الغربية بما يسمى بـ"الدولة الفلسطينية"، حتى وإن كانت خلافاً لسياسة الكيان ورغبته، فإن هذا لا يعني أنها إنجاز لأهل فلسطين كما يجري تصويرها، بل هي في جوهرها عين خطة أمريكا، وهي مشروع غربي لأهله

أهل فلسطين ينادون الأمة وقواها المسلحة لنصرة غزة وجنين!

تحت عنوان "يا جيوش المسلمين... من ينصر رفح وجنين وكل فلسطين إن لم تنصروها؟!"، شاركت جموع ضخمة من أهل فلسطين في مدينة البيرة في المسيرة التي دعا لها حزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين يوم الجمعة الموافق ١٦ ذو القعدة ١٤٤٥ هـ - ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢٤ م، مستنصرين فيها جيوش المسلمين وقواتهم المسلحة، لتدارك فلسطين وأهلها في ظل ما تتعرض له من إجرام من قبل كيان يهود. وقد استمع المشاركون إلى كلمة في ختام المسيرة، حيث افتتحتها المتحدث بالاستهجان والتساؤل: "تكاد الحرب على غزة تدخل شهرها الثامن ولا نرى في أمة الإسلام من يحرك ساكناً. حرب أئمة ظالمة، قتل ودمار، جوع وحصار وأنتم يا أمة الجهاد يا خير أمة أخرجت للناس تستنكرون بقلوبكم وتدعون لنا بالسنتكم، ولكن متى ستسقطون حكامكم الخونة وتحركون جيوشكم لنصرة الأرض المباركة وأهلها؟". واستأنف المتحدث مذكراً "بأن" أو "إسلاماً" كانت صرخة كفيفة بتحيز جيش المسلمين، ليهب قادته وجنوده للقضاء على جيش المغول ونحن يا أمة الإسلام من هذه الأرض المباركة نستصرخ جيوشكم في مصر والأردن وتركيا وباكستان وكل بلاد المسلمين نستصرخكم بألف وإسلاماً ونقول لكم: إن رفح وغزة وجنين والمسجد الأقصى تستغيث بكم وبيجوشكم فهل أنتم مليون، فهل أنتم مستجيبون؟! يا جيوش الأمة أليس لنا عليكم حق النصر!! ألم تقرأوا قوله تعالى ﴿وَإِنْ اسْتَضَرُّكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ﴾ فما لكم لا تتحركون استجابة لربكم، ونصرة للمستضعفين من إخوانكم ولتحرير الأقصى مسرى نبيكم؟! ثم اختتمت الكلمة ببناء للمسلمين بتذكيرهم بقول النبي ﷺ «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره»، وبتحذيرهم من السكوت على حكامهم الأندال، وترك غزة ورفع لينتهي أمرها كما يريد أعداء الإسلام، حتى لا يكون حالهم كحال القائل النادم: "أكلت يوم أكلت غزة ورفع". وقد كانت خاتمة الختام بالتوجه إلى أهل غزة بالقول: "وأما أنتم يا أهل غزة: فعسى ربكم أن يكرمكم في الدنيا بنصر عزيز على أيدي إخوة لكم من ضباط المسلمين الأقياء الأتقياء، وفي الآخرة جنة عرضها السماوات والأرض أعدت للمتقين"، والدعاء إلى الله بأن يبلغ هذا الخير ويشرح له صدور المسلمين وأن يجعل من لدنه سلطاناً نصيراً.

ميثاق القاهرة وفشل سياسة المفاوضات والمحاصصات والترقيات

بقلم: محمد جامع (أبو أيمن) *

وبالرغم من أن الموقعين على الميثاق أرادوا إظهار الولاء للجيش، وطماننة أمريكا في حال تضمنت الوثيقة التأكيد على أن "القوات المسلحة هي المؤسسة الشرعية المسؤولة عن حفظ الأمن والدفاع في البلاد"، وأن تكون تسوية الأزمة من خلال مواصلة الحوار في منبر جدي، إلا أن عملاء أمريكا من العسكر لن يسمحوا للمدنيين، عملاء بريطانيا، من الوصول إلى الحكم مرة أخرى إلا فترات من سلطة ناقصة كوزارة بعينها أو إدارة هنا أو هناك، والغالب أن أمريكا إذا أوقفت الحرب فإنها ستدعو إلى تشكيل ما يسمونه حكومة كفاءات (تكنوقراط).

فمن إحدى نقاط الاتفاق، تشكيل "حكومة فنية" غير حزبية، ومجلس سيادي جديد للفترة الانتقالية، يتألف من ٧ أعضاء عسكريين و٧ مدنيين. كما يتطلب إنشاء لجنة من ١١ "شخصية مرموقة" لتسمية ثلاثة مرشحين لمنصب رئيس الوزراء. وأخيراً يقترح الميثاق أن تقوم لجنة مكونة من ١٥ عضواً من المشاركين في الحوار بتعيين أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي الذي سيتكون من ٣٠٠ عضو.

إن النظام الديمقراطي الذي أسس على فكرة الحل الوسط هو سبب الأزمات في السودان حيث لا يؤمن بالحق المطلق، ولا بوجود الباطل كذلك، فكل قضية تعرض للمساومات، والمفاوضات، والاتفاقات، للتراضي بين الطرفين، دون البحث في الأسباب الحقيقية للمشاكل والأزمات. لذلك فلن يحل هذا الاتفاق أي مشكلة غير أنه سيحقق مصالح أنانية لأشخاص الموقعين، الذين يستخدمون لصالح الدول الاستعمارية. وأيضا هي تحارب الإسلام، وتمزق البلاد، وتتهب ثرواتها، وتشعل الحروب، فتدمر وتنشر الفوضى، وتريق الدماء، وتزهق الأرواح.

إن هؤلاء الساسة لا يعينهم إلا أن تتحقق مصالحهم فقط، وتملاً بطونهم، وما أكثرها من أهداف وغايات. إن أزمات النظام الديمقراطي لن تتوقف إلا بدولة تنزع هذا النظام، وتلقيه بعيداً، وتطبق النظام الحكيم القويم، نظام رب العالمين، نظام الإسلام في دولته، الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فإنه الحل ولا حل سواه.

فهل استمع القادة المخلصون لهذا الخطاب فيستجيبوا لله ورسوله، فينالوا خيري الدنيا والآخرة؟! * مساعد الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان

وقع عدد من الكيانات والقوى السياسية السودانية، الأربعاء ٨ أيار/مايو ٢٠٢٤م، في القاهرة، ما سمّته بـ"الميثاق الوطني"، الذي يتضمن رؤية إدارية لإدارة فترة انتقالية، وهذا التوقيع يعد واحداً من أدوات الصراع الاستعماري الكبير على السودان بين أمريكا، وبين أوروبا، وبخاصة بريطانيا، على النفوذ في السودان، حيث استطاعت أمريكا، بواسطة عملائها في الجيش والدعم السريع، من إشعال الحرب، التي بها أفسدت مخطط الدول الأوروبية وعملائهم في قوى الحرية والتغيير، من تمرير وتطبيق الاتفاق الإطاري، الذي من أهم بنوده هيكل المؤسسة العسكرية والأمنية، ما يؤدي إلى تحكيم عملاء الإنجليز في هذه المؤسسات، ومن ثم كسر عظم عملاء أمريكا من القيادات العليا في الجيش والدعم السريع.

وُثِّع على "الميثاق الوطني" كل من الكتلة الديمقراطية برئاسة جعفر الميرغني، وكتلة الحراك الوطني برئاسة تيجاني سيسي، وحزب المؤتمر الشعبي برئاسة الأمين محمود، وتحالف الخط الوطني (تخطي)، وكتلة التراضي الوطني برئاسة مبارك الفاضل، وحزب البعث السوداني، برئاسة محمد وداعة، والألية الوطنية لدعم التحول المدني الديمقراطي ووقف الحرب، والجهة الوطنية برئاسة الناظر محمد الأمين ترك، والمجتمع المدني، إلى جانب عدد من قيادات الطرق الصوفية والإدارات الأهلية، ومجلس الكنائس.

ويختلف التجمع السياسي الجديد عن تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية (تقدم)، الذي هو الاسم الجديد لقوى الحرية والتغيير، برئاسة حمدوك، رئيس الوزراء السابق الذي انقلب عليه البرهان، وهو الذي كتب له السفير البريطاني السابق خطاباً، طلب فيه التدخل الأممي في السودان، ما يدل على العلاقة بينه وبين السفارة البريطانية.

هذا بجانب دعم الكتلة الموقعة على الميثاق للقوات المسلحة السودانية، في حربها الحالية مع قوات الدعم السريع، وهذا يؤكد تماهيها مع الأجنحة الأمريكية، بالرغم من أن في داخل هذه الكتلة الحركات المسلحة الدارفوروية، ذات الأجنحة الأوروبية، مثل حركة العدل والمساواة، برئاسة جبريل إبراهيم، وزير المالية الحالي، وحركة تحرير السودان، برئاسة أركو مناوي، كعادة بريطانيا التي تجعل عملاءها يلعبون أدواراً مختلفة، لكي لا تخرج من المشهد كما يقال في المثل (لا تضع البيض في سلة واحدة).

مع شدة تخاذل حكام بلدان الطوق واشنطن تدرس لعب دور بارز في مستقبل غزة

نشرت وكالة الأناضول بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٢٤م خبراً جاء فيه: قالت صحيفة بوليتيكو الأمريكية إن "إدارة الرئيس جو بايدن تستعد للقيام بدور "بارز" في قطاع غزة بعد الحرب، من خلال دراسة عدة سيناريوهات، منها تعيين مستشار مدني أمريكي، وتشكيل قوة حفظ سلام". ونقلت بوليتيكو، مساء الخميس، عن ٤ مسؤولين أمريكيين (لم تتسمم) قولهم إن "إدارة بايدن تدرس العديد من الخطط للانخراط في مستقبل غزة بعد الحرب، منها تعيين مسؤول أمريكي ليكون كبير المستشارين المدنيين لقوة معظمها فلسطينية، ويكون مقره في سيناء المصرية أو الأردن، وتشكيل قوة حفظ سلام". وأضاف المسؤولون، الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لحساسية القضية، أن "ذلك جزء من خطة للولايات المتحدة للعب دور "بارز" في انتشار غزة من الفوضى"، على حد تعبيرهم. ولفتوا إلى أن "المستشار المدني سيكون مقره في المنطقة وسيعمل بشكل وثيق مع قائد القوة، الذي سيكون إما فلسطينياً أو من دولة عربية". وأكدوا أن "فكرة المستشار المدني واحدة من سيناريوهات تمت مناقشتها وتعلق باليوم التالي للحرب، وتشمل أيضاً سيناريوهات تركز على تنمية اقتصاد قطاع غزة، وإعادة إعمار المدن المدمرة".

إن أمريكا تسمى البلدان التي يحكمها أهلها فوضى والبلدان التي يحكمونها بأنها مستقرة وينسون حال أفغانستان إبان حكم أمريكا وعملائها لها! ومع كثرة العملاء في سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية وكذلك بلدان الطوق فقد لفت هؤلاء المسؤولون إلى أن "المستشار المدني سيكون مقره في المنطقة وسيعمل بشكل وثيق مع قائد القوة، الذي سيكون إما فلسطينياً أو من دولة عربية". إن كل السيناريوهات تطبخ في واشنطن لتختار بالتنسيق مع يهود أفضلها لهم، وإن حكام بلدان الطوق ليسوا أكثر من صفر حافظ لمنزلته عبر عقود!

حكام السوء ينظرون لقرار محكمة العدل الدولية كمنقذ لهم!

نشر موقع العربية بتاريخ ٢٥/٥/٢٠٢٤م خبراً قال فيه: لقي قرار محكمة العدل الدولية الذي دعا (إسرائيل) الجمعة إلى الوقف الفوري لهجومها العسكري على مدينة رفح، أقصى جنوب قطاع غزة، ترحيباً عربياً واسعاً. إلا أنه أغضب تل أبيب التي دأبت خلال الأشهر الماضية على انتقاد الأمم المتحدة في شتى المناسبات.

إن هؤلاء الحكام قد بلغوا أدنى درجات الوهن، فلا هم قادرون على وقف هجوم يهود على غزة ولا هم قادرون على وقف غضب شعوبهم التي تغلي ضدهم، وأقصى ما يملكونه هو التوسل ليهود وأمريكا لتخفيف الحرج عنهم. وأما كيان يهود فقد أبدى غضباً على القرار رغم أنه محصور برفح فقط ولا يشمل وقف النار في عموم قطاع غزة وفق الضوء الأخضر الأمريكي، ومن باب الغطرسة أكد المسؤولون اليهود بأن عملياتهم العسكرية في رفح مستمرة. وكانت محكمة العدل الدولية قد أصدرت قراراً مماثلاً سنة ٢٠٠٤ ضد جدار الفصل الذي بناه كيان يهود حول الضفة الغربية والقدس، ولكن كيان يهود رفض الالتزام به باعتبار أنه فوق القانون وأنه لا يخضع، كما قال بن غفير، لقرارات الأغيار بل لما يرغب به اليهود. ولم تعلق أمريكا على قرار محكمة العدل الدولية ما يثير الامتعاض لدى كيان يهود بأن أمريكا تدعمه في الخفاء.

مقتل الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي قراءة سياسية

بقلم: الأستاذ حسن حمدان



رجالات الثورة والمحافظين المتشددين جدا وهو شخصية متصلة في النظام ومقربة جدا من المرشد وبعض القوى المحافظة، ومعلوم دوره القدر بقتل المعارضين بسبب قيادته التي عرفت بـ"لجنة الموت" في عام ١٩٨٨، واتهامه بالمسؤولية عن إعدام الآلاف السجناء السياسيين في العام نفسه، إلا أن رده على تلك الاتهامات كان بأنه يعتز بكونه "مدافعا عن أمن الشعب".

وبظني حتى نستطيع فهم حقيقة مقتله هناك نقاط لا بد من معرفتها:

أولاً: الصراع على خلافة المرشد الأعلى علي خامنئي هو محل صراع عنيف خاصة أن هذا المنصب يتحكم بالسلطة المطلقة في إيران، وله القول الفصل في أهم القضايا، ويضع سياسات وتوجهات البلاد تجاه العالم الخارجي ويملك القرارات الداخلية فهو مطلق النظر، وكان من أبرز المرشحين لهذا المنصب:

١- الرئيس الإيراني (إبراهيم رئيسي)، وهو من أكثر المرشحين حظوظاً لخلافة خامنئي.

٢- مجتبي خامنئي (ابن المرشد الأعلى علي خامنئي) مع إشكالية الوراثة.

٣- صادق لاريجاني، ولكن حظوظ لاريجاني في خلافة المرشد الحالي علي خامنئي تبدو ضعيفة، لأسباب عدة أهمها أنه ليس فقيهاً مجتهداً على نمط الفقهاء الحوزويين المجتهدين، كذلك وجود توترات وخلافات بينه وبين أركان النظام ومؤسساته، فقد انتقد الأجهزة الأمنية بعد استبعاد أخيه من الترشيح لرئاسة الجمهورية، وتم اتهامه بالفساد في الفترة التي كان فيها رئيساً للسلطة القضائية.

ثانياً: الصراع متوتر ومستمر بين الأجنحة المحافظة وتلك الإصلاحية في قلب المنظومة الحاكمة في طهران، وفي حال وصول رئيسي لولاية الفقيه سيكون هو الرجل القوي، وسيترتب عليه توترات داخلية وخارجية، وإن التلخص من الرئيس الإيراني (إبراهيم رئيسي) سيمنع وصوله إلى المنصب الأعلى في النظام الإيراني. وهذا الأمر ضروري جدا عدم إغفاله في بحث مقتل رئيسي.

ثالثاً: أما الأمر الآخر والذي يجب عدم تجاهله وهو المباحثات السرية بين الولايات المتحدة وإيران في مسقط (عمان) بشأن الملف النووي الإيراني والتي انتهت دون إحراز تقدم بعد تصادم وجهات النظر وتغنت الفريقين في مواقفهم.

وقد أفاد موقع أكسيوس الأمريكي وصحيفة أرمان أمروز الإيرانية بعقد مباحثات غير مباشرة وصفت بالمصيرية بين ممثلين عن الإدارة الأمريكية وإيران لمناقشة إحياء الاتفاق النووي لإنهاء مرحلة الجمود ولو عبر ما وصف بالعقد المؤقت، ومناقشة الصراعات الإقليمية على خلفية عدوان كيان يهود على قطاع غزة وتداعيات ذلك على دول المنطقة والعالم.

وفي ذلك السياق تسعى طهران لإبداء مرونة تجاه إدارة بايدن تحسباً لعودة ترامب صاحب الأجنحة الصارمة ضدها للبيت الأبيض، وفي المقابل يرغب بايدن في تحقيق إنجاز دبلوماسي مع إيران يغطي على انحيازها الكامل لكيان يهود ويعرقل وصول ترامب للسلطة، وهو ما يتطلب (من الجائز) عدم وجود رئيسي وعبد اللهيان.

وعلى فرضية هذا الأمر فإن من مصلحة بعض القوى الواقعية التي تسعى لإخراج إيران من العقوبات وإعادة ملف الاتفاق النووي قبيل الانتخابات الأمريكية في ظل مخاوف من عودة ترامب وعودة إيران إلى العقوبات الأشد والأعنف، من مصلحتها وجود شخصية واقعية، وهو مطلب ضروري ومهم بالنسبة للدولتين إيران والولايات المتحدة.

وبناء على جميع ما سلف فإن الحديث عن دور إحدى قوى النظام بمقتل رئيسي ليست بعيدة بل هي أقرب إلى قراءة الواقع ■

أعلنت الحكومة الإيرانية وفاة الرئيس إبراهيم رئيسي إثر سقوط طائرته، وكانت المروحية التي تقل إلى جانب رئيسي الذي تولى سابقاً قيادة السلطة القضائية في البلاد، وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، ومحافظ أذربيجان الشرقية مالك رحمتي، وإمام جمعة تبريز محمد علي الهاشمي، و٧ مرافقين آخرين، هبطت وسط غابات أرسباران في محيط قرية أوزي، بمحافظة أذربيجان الشرقية شمال غربي إيران، وسط ضباب كثيف صعب إمكانية وصول فرق الإنقاذ إليها.

بداية، لا بد قبل الحديث عن مقتل الرئيس الإيراني والوفد المرافق الانتباه لبعض الأمور المهمة:

أولاً: إن التحليل السياسي ليس ضرباً من الغيب ولا سبقاً صحفياً ولا توقعات ودراسة الاحتمالات ولا بحث من هي الجهة المستفيدة من الحدث، بل هو قراءة الواقع بدون آراء مسبقة ولكن مع وجود المعلومات المتعلقة بالواقع، وهذا يقتضي جمع كافة المعلومات المرتبطة بالحدث والابتعاد عن أية أخبار مضللة أو لا علاقة لها بالحدث.

ثانياً: معلوم عن هذه الدول الكذب والتضليل والخديعة وإخفاء الحقائق، فلا زال الحدث يكتنفه الغموض خاصة من إيران التي تناقضت فيها الأخبار والروايات، فقد اعتبر المحافظ والنائب السابق علي رضا بيجي أن سقوط مروحية الرئيس فيه الكثير من الغموض.

ثالثاً: النظام الإيراني في واقعه هو قوى غير متجانسة؛ فمنها المحافظون المتطرفون والمحافظون المعتدلون، وكل منهم يحمل مواقف وآراء مختلفة عن الآخر، وكل يريد فرض رؤيته. هذا في جانب المحافظين فما بالك إذا اتسع الحديث ليشمل كافة الفئات الإيرانية من إصلاحيين ومعارضين.

رابعاً: لقد أثبتت الأيام والأحداث قيام النظام الإيراني أو إحدى القوى فيه بقتل بعض الشخصيات، مثل مقتل آية الله بهشتي في بدايات الأمر، وقد كان من مؤسسي الحزب الجمهوري الإسلامي وكان رئيس السلطة القضائية ورئيس مجلس الثورة الإسلامية ومجلس الخبراء وثاني أقوى الشخصيات في الثورة بعد آية الله الخميني آنذاك. ومحمد كاظم شريعتمدار الذي سجن في داره ومنع من العلاج بأمر من النظام الإيراني ومرشد الثورة الخميني، وكان مصاباً بالسرطان. وآية الله حسين منتظري وهو عالم دين إيراني ومن أبرز قادة الثورة الإسلامية في إيران، وكان يعتبر اليد اليمنى للخميني، وقد وافق مجلس الخبراء عام ١٩٨٥ على تعيينه نائباً للقائد الأعلى في إيران ولكن في عام ١٩٨٩ تم عزله من مناصبه، وفُرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله بمدينة قم، ليبقى فيه حتى وفاته في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بسبب أزمة قلبية. فهذا النظام كعادة الأنظمة القمعية يقتل ويسجن كل من يختلف معه أو يحاسبه على جرائمه فيتم التخلص منه سواء بالقتل أو الإبعاد من المشهد السياسي بفرض الإقامة الجبرية مثل مهدي كروبي.

خامساً: هناك غرابة في أمر الوفد المرافق للرئيس وهو وجود وزير الخارجية مثلاً في أمر لا يتعلق بالسياسة الخارجية، ووجودهم جميعاً في طائرة واحدة وخروجهم في جو عاصف وعدم اتخاذ الإجراءات التقنية والأمنية المعلومة عند الدول فيما يتعلق برئيس دولة، بل تحدثت بعض الأخبار عن إصرار خامنئي على ذهاب رئيسي.

سادساً: طائرة الرئيس قديمة جداً كما يقال، ألم يكن بإمكان إيران شراء طائرة من روسيا أو الصين؟ ولماذا استخدم طائرة من أيام الشاه، فضلاً عن الحديث عن عدم وجود تقنيات مهمة جداً فيها؟

هذه مقدمات مهمة في دراسة الحدث وواقع إيران لا بد منها.

أما فيما يتعلق بمقتل رئيسي فلا شك أنه من